

«مليون استثمارات «فالور» في «حمرية الشارقة 200





«الشارقة:» الخليج

وقّعت «هيئة المنطقة الحرة بالحميرية» في الشارقة، مذكرة تفاهم مع «فالمور إنترناشيونال» المتخصصة بإنتاج وتكرير المواد النفطية والغاز والتي تتخذ من المنطقة مقراً لها، أعلنت من خلالها الشركة عن توسيع عملياتها ونشاطها في المنطقة من خلال استئجار قطعة أرض بمساحة 194 ألف قدم مربعة، لبناء مصفاة تكرير نפט تستهدف تعزيز قدرة الشركة الإنتاجية من منتجات النفط الخام وزيت الوقود وزيت الغاز والنفثا، حيث يعكس هذا التوسع مستوى التنافسية العالية لحرّة الحميرية التي غدت حاضنة ازدهار للشركات الإقليمية والعالمية المتخصصة في الصناعات النفطية

وبموجب هذه المذكرة، ستصل القيمة الإجمالية لاستثمارات الشركة في المنطقة الحرة إلى 200 مليون درهم إماراتي، مع استثمار ما يقارب 77 مليون درهم إماراتي أخرى لبناء مصفاة تكرير تصل قدرتها الإنتاجية إلى 10 آلاف برميل يوميا، في إطار خططها الاستراتيجية لتوسيع عملياتها التشغيلية في أسواق المنطقة والعالم انطلاقاً من إمارة الشارقة

وسبق أن استثمرت «فالمور إنترناشيونال» أكثر من 100 مليون درهم في تطوير خدماتها اللوجستية وأعمال المناولة من خلال استحوادها على منشأة تخزين نפט بسعة 115 ألف متر مكعب في المنطقة الحرة بالحميرية، ويستخدم المبنى حالياً كمنشأة لتخزين المنتجات النفطية السائلة مع توفيره مجموعة متكاملة من الخدمات اللوجستية النفطية

وجرى توقيع مذكرة التفاهم مؤخراً من قبل سعود سالم المزروعى، مدير «هيئة المنطقة الحرة بالحميرية»، ونىما نىكجاد، العضو المنتدب لشركة «فالمور إنترناشيونال»، بحضور عدد من الشخصيات والمسؤولين من الجانبين

خطوة مهمة

وأكد سعود سالم المزروعى، أن التوسعة الجديدة لشركة «فالمور إنترناشيونال» تشكل خطوة مهمة لتعزيز نمو تجارة

المواد النفطية بين المُصنّعين والمستخدمين، فضلاً عن تلبية الطلب المتزايد على الطاقة والمشتقات النفطية، مشيراً إلى أن تواجد مثل هذه الاستثمارات النوعية في إمارة الشارقة في ضوء ما تشهده من نمو اقتصادي متسارع، بفضل رؤى وتوجيهات صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى، حاكم الشارقة، من شأنه تعزيز مسيرة التنمية الشاملة على مدار السنوات والعقود المقبلة، لافتاً إلى أن قطاع البتروكيماويات يعد جزءاً رئيسياً من القطاعات الصناعية الهامة في المنطقة الحرة بالحميرة، ولأجل ذلك تحرص الهيئة على إيجاد بيئة محفزة لنمو الشركات العاملة في هذا القطاع الحيوي، وتقديم تسهيلات متكاملة ومتعددة الأنماط، بما يشجع الشركات على توسيع حضورها ونشاطها في أسواق المنطقة والعالم انطلاقاً من المنطقة الحرة

تعزيز الخدمات

وأضاف المزروعى: «حرصنا على تعزيز خدماتنا من خلال توفير طيف واسع من الحلول لصناعة وتجارة المواد النفطية عبر تطوير الخدمات اللوجستية لهذه الصناعات النوعية، ونفخر اليوم بدعم وتمكين كيانات عالمية مثل شركة «فالور إنترناشيونال» والتي تعد أحد أبرز الفاعلين في هذه الصناعة». وأشار إلى أن الهيئة تعمل ضمن منظومة متكاملة لتحقيق التوازن بين استقطاب الاستثمارات الجديدة وتنمية الاستثمارات القائمة من خلال توفير مناخ محفز يساهم بشكل مباشر في نجاح المشاريع، وهي الآن بصدد دراسة توقيع عدد من الاتفاقيات الاستثمارية الجديدة خلال العام الجاري، والتي من شأنها التأكيد على مكانة إمارة الشارقة كمركز اقتصادي متميز على مستوى الشرق الأوسط. «والعالم».

دعم استثنائي

من جانبه، قال نيماء نيكجاد: «نحن فخورون جداً بهذه الخطوة التي اتخذناها بالاستناد إلى التسهيلات المتميزة والدعم الاستثنائي الذي يحظى بها المستثمرون في حرة الحميرة، التي كان لنا معها تجربة متميزة منذ انطلاق أعمالنا في عام 2019»، مشيراً إلى أن الأرض الجديدة ستكون بمثابة مصفاة لتكرير ومعالجة المواد النفطية الموجهة للاستهلاك المحلي، كما سنستهدف من خلال إنتاجها الوصول إلى أسواق جديدة في الهند ودول إفريقيا والشرق الأقصى، حيث ستوفر حلولاً شاملة ومتكاملة لمواكبة متطلبات العديد من الصناعات على المستويين، المحلي والإقليمي، بالاستفادة من الخدمات المتطورة التي توفرها حرة الحميرة والتي ساعدت الشركة على خدمة عملائها بكفاءة وسرعة عاليتين، وساهمت في تعزيز تنافسيتها وتحسين قدرتها على تلبية متطلبات السوق، مشيراً إلى أن الشركة تعمل حالياً على تصدير منتجاتها إلى أكثر من 10 دول حول العالم، كما يعمل في الشركة ما يقرب من 40 موظفاً، وتستهدف من خلال التوسعة الجديدة إلى استقطاب 50 موظفاً جديداً كفنيين وضمن فرق الإدارة والتجارة الخاصة بالشركة.

وتعتبر «المنطقة الحرة بالحميرة» ثاني أكبر منطقة حرة في دولة الإمارات، وتضم أراضي صناعية وتجارية، وتتميز ببنية متطورة ومرافق حديثة تعزز من خطط التوسع الخارجي للمستثمرين فيها، خصوصاً في الاستيراد وإعادة التصدير إلى أسواق العالم، كما تقدم مزايا تنافسية عدة، أبرزها توفير نافذة عمليات واحدة تعزز كفاءة الأداء وتسهل ممارسة الأعمال، إلى جانب الإعفاءات الضريبية المتعددة وحرية إعادة رأس المال والأرباح، وملكية كاملة للأعمال، وتواصل سريع مع الأسواق الإقليمية والعالمية.